الجنود الاميركان يفلتون من ويلات الحروب لتفتك بهم بكتيريا

واشنطن/ (CNN)

قد ينجو الجنود الأميركيون من العبوات الناسفة والقنابل في العراق، ليواجهوا احتمالات أن تفتك بهم لاحقاً البكتيريا القاتلة المقاومة للمضادات الحيوية في المستشفيات الأميركية.

ويظل مكمن هذه الجراثيم القاتلة، أو كيفية انتقالها أو القضاء عليها لغزاً بالنسبة للجيش الأميركي، وذلك حسب ما جاء في جلسة استماع عقدها الكونغرس، الأربعاء.

النائب فيك سنايدر، وهو طبيب وعضو ديمقراطي عن أركنساس بمجلس النواب، ترأس جلسة الأربعاء، وقال إنه رغم نجاح الجيش في خفض عدد الإصابات بشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن المشكلة تظل قائمة.

ووفقا لوزارة الدفاع، البنتاغون، أصيب أكثر من ٣٣٠٠ جندي بعدوى بكتيريا أسينيتوباكتر Acinetobacter، وهي مجموعة من البكتيريا المقاومة للمضادات الحيوية، وتحديدا خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٩، وفقاً لسنايدر.

ومن جانبه، قال الدكتور جاك سميث، القائم بأعمال نائب وزير الدفاع، إن البنتاغون قلق بشأن عدوى البكتيريا المقاومة للعقاقير، مضيفاً: "نعمل على تطوير المعايير المتبعة والعلاج والأبحاث للتصدي لهذا التفشي."

وقال العقيد دوان هوسبينثال، استشاري الأمراض المعدية، وكبير الجراحين بالجيش الأمريكي، إن تلك العدوى زادت تعقيد الرعاية الصحية المقدمة للجنود المصابين الذين تم إجلاؤهم من العراق وأفغانستان.

وشرح قائلاً: "إن مصدر هذه البكتيريا بين العناصر القتالية المصابة لم يتضح تماماً."

وتابع: "يبدو على الأرجح أن هذه البكتيريا تنتشر في ساحة القتال، وتصاحب الجنود في رحلة العودة، وإلى داخل المراكز الطبية العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية."

ورغم تدريب الطواقم الطبية وحملات التوعية الشرسة، إلا أن الاستخدام غير ضروري للمضادات الحيوية، يزيد من مقاومة تلك البكتيريا، ما يزيد الوضع صعوبة عند انتشارها مستقبلاً.

وتلعب المضادات الحيوية دورا مهما في علاج العديد من الأمراض، وهي سلاح ذو حدين، فإن استخدمت وفق الإرشادات الطبية كان لها أثر إيجابي وفعال، وإن استخدمت بطريقة عشوائية وأسيء استعمالها فإنها تؤدي إلى أضرار بالغة قد تودي بحياة المريض.

وكانت دراسة علمية أجريت العام الماضي أظهرت أن البنسلين، المضاد الحيوي الأشهر، قد يفقد قريباً فعاليته في مقاومة البكتيريا، متوقعة أن تؤدي مقاومة المضاد إلى كوارث صحية، ما لم تعمل الحكومات على زيادة البحوث الرامية لتطوير هذه العقاقير.

وتزايدت مخاوف العلماء من أن كفة المعركة المحتدمة بين الإنسان والميكروب باتت تميل أكثر لمصلحة البكتيريا المقاومة لأكثر من نوع من المضادات الحيوية.

ووصل الأمر ببعض العلماء، أن أطلقوا صيحة فزع مفادها أنه "في حال لم يتم اتخاذ إجراءات فعالة، فإننا على وشك العودة إلى زمن ما قبل.

حالات الاغتيال بالأسلحة الكاتمة للصوت تزداد في الآونة الأخيرة

بغداد/ واع

في ظل التعثر السياسي المستمر لعملية تشكيل الحكومة شهدت الآونة الأخيرة حملة من الاغتيالات بالأسلحة الكاتمة للصوت طالت عددا كبيرا من رجال الأمن وموظفي الدوائر الحكومية. سياسيون حملوا الكتل السياسية مسؤولية تردي الوضع الأمني كما اتهموا دول الإقليم بتزويد الجماعات المسلحة بهذه الأسلحة لزعزعة الاستقرار الأمني وتنفيذ الأجندات الخاصة. ويقول القيادي في ائتلاف دولة القانون محمد سعدون الصيهود: ان البلاد تشهد حاليا خرقا امنيا واسعا في جميع المحافظات لا سيما الاغتيالات التي تمت باستخدام الأسلحة الكاتمة للصوت والتي تستهدف جميع المسؤولين وهي تأتي من باب عرقلة تشكيل الحكومة. وأضاف الصيهود في تصريحات صحفية: أن بعض الدول الإقليمية تسعى الى افشال النظام الديمقراطي داخل العراق و هي المسؤولة بشكل مباشر على ما يحدث في العراق من خروقات أمنية وقتل وفوضى لزعزعة الأمن داخل البلد.

وأشار الى ان العراق واجه تحديات دولية وإقليمية وهذه التحديات الغرض منها العودة بالبلد إلى الدكتاتورية الطائفية. وأوضح: ان أحداث الفوضى في البلد من خلال عمليات الاغتيالات والتي كانت بدعم من دول الجوار تهدف إلى إفشال العملية السياسية داخل العراق وبالتالي تقديم إثبات لشعوبها بان النظام الديمقراطي في العراق يجر الويلات على شعبه ولذلك فان النظام الديمقراطي لا يصلح تطبيقه في المنطقة وهذا هو الأساس.

وتابع: أن الرد المناسب على كل ما يجري هو الإسراع بتشكيل الحكومة و ترشيح رئيس وزراء قوي بالإضافة إلى بناء الأجهزة الأمنية بناءا صحيحا ووفق الأسس المهنية والوطنية وأخيرا العمل وبشكل جدي على انسحاب القوات الأجنبية بموجب الاتفاقية الأمنية.

من جهته قال القيادي في الائتلاف الوطني العراقي طه درع: ان هناك أجندة خاصة لبعض الدول الإقليمية تريد تطبيقها داخل العراق من اجل زعزعة الوضع الامني من جهة وإحداث ارباك في العملية السياسية والإضرار بها من جهة اخرى. واضاف درع لـ"وكالة الإعلام العراقي: إن ما ذكرته المصادر الأمنية من أن الأجهزة الأمنية تمكنت من إلقاء القبض على شاحنة محملة بالأسلحة الكاتمة للصوت ومجموعة من العبوات اللاصقة على الحدود العراقية السعودية بغية استخدامها في عمليات الاغتيال هو دليل واضح على أن للسعودية اليد الطولى في دعم الإرهاب داخل العراق. مبينا أن للجانب السعودي الدور الكبير في احتضان المسلحين وفي عملية تسللهم إلى داخل العراق عبر حدودها دون القيام بما يلزم من اجل منعهم من الدخول إلى الأراضي العراقية. وتابع: أن جميع دول الإقليم لا ترغب باستقرار العراق وليس السعودية فحسب لذلك على الحكومة العراقية العمل والتأكيد على الجانب الاستخباري وعلى المعلومات الدقيقة التي تقود إلى إلقاء القبض على الخلايا الإجرامية التي تروم تنفيذ أعمالها داخل العراق بالإضافة إلى العمل وبشكل مكثف على ضبط الحدود مع جميع البلدان المجاورة للعراق.

و كانت مصادر أمنية قد ذكرت في وقت سابق ان عددا من المواطنين و المسؤولين لقوا حتفهم خلال الأسبوع الجاري على يد مسلحين بأسلحة كاتمة الصوت. حيث قام مسلحون بإطلاق النار من أسلحة كاتمة للصوت على سيارة موظف في رئاسة الجمهورية مما أسفر عن إصابته بجروح خطيرة. وكذلك تم اغتيال ضابطين رفيعي المستوى في بغداد بأسلحة كاتمة الصوت في حوادث منفصلة. كما لقي مفوض في الشرطة حتفه بنيران سلاح كاتم للصوت أطلقها عليه مسلحون الاثنين الماضي. إضافة إلى اغتيال طبيب أمام منزله في محافظة كركوك من قبل مسلحين مجهولين بأسلحة كاتمة للصوت أيضاً.

بريطانيا تقر بإجرائها مفاوضات سرية مع جماعات مسلحة في البصرة

لندن/ بي بي سي

أعلن جنرال أميركي بارز أن الجيش البريطاني عانى من هزيمة في العراق حين انسحب من مدينة البصرة قبل نحو ثلاث سنوات، فيما اعترف جنرال بريطاني بإجراء مفاوضات سرية مع الميليشيات الشيعية في المدينة الواقعة جنوب العراق.

ونسبت هيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي) إلى الجنرال جاك كين قوله في برنامج وثائقي عن العراق إن القوات البريطانية تركت "الناس عرضة للترهيب بعد انسحابها من البصرة في العام ٢٠٠٧"، وهو الانسحاب الذي وصفه رئيس الوزراء البريطاني وقتها بأنه كان خطوة مخططة مسبقاً ومنظمة".

وأضاف الجنرال المتقاعد كين المستشار البارز في البيت الأبيض "اعتقد أنه كان خطأ فادحاً انسحاب القوات البريطانية من البصرة والخروج إلى المطار وترك سكان المدينة يخضعون لتبعية إيران، التي عاملتهم بوحشية وأرعبتهم وهددتهم".

ووصف ضابط أميركي آخر انسحاب القوات البريطانية من البصرة بالهزيمة، وقال العقيد بيتر منصور في البرنامج الوثائقي "أنا لا أعرف كيف يمكن النظر لانسحاب القوات البريطانية من البصرة في العام ٢٠٠٧ على أنه ليس هزيمة".

من جانبه، قال قائد القوات البريطانية في جنوب العراق الجنرال جوناثن شو في ذلك الوقت إن "الإجراءات التي اتخذها كانت مقيدة باعتبارات سياسية في لندن، وكانت المشكلة الأكبر سياسية لأن قيادتنا السياسية كانت تتحرك في اتجاهات مختلفة، أميركا تزيد قواتها وبريطانيا تقلص قواتها".

واعترف الجنرال شو بأنه أجرى مفاوضات سرية مع زعيم الميليشيا الشيعية المحلية في البصرة، تم بموجبها تسليم السيطرة على المدينة للميليشيات مقابل ضمانها ممراً آمناً للقوات البريطانية المنسحبة من وسط المدينة إلى المطار.

الى ذلك، طالب زعيم الحزب الراديكالي الإيطالي ماركو بانيلا بفتح ملف تحقيق برلماني حول الحرب في العراق. وقال في تصريحات "أطالب من أعلى المستويات الدستورية في البلاد، وأعني بذلك البرلمان بالطبع، بفتح هذا الملف أسوة بما يجري في المملكة المتحدة والولايات المتحدة"، مطالبا بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية، أو التحقيق الرسمي واستقصاء مواقف وسلوك بلدنا في الظروف التي سبقت الغزو.

انتعاش تجارة السلاح بالأسواق العراقية

بغداد/ أور نيوز

وسط مخاوف من انفلات أمني في بعض مناطق العراق رصد مراقبون إقبالا متزايدا من المواطنين على شراء الأسلحة الجديدة، وإصلاح ما لديهم من أسلحة صيد قديمة، مستغلين في ذلك اقتراب موسم صيد الطيور، كما يعلن البعض.

ويفسر عبد الكريم الخفاجي-صاحب محل لتصليح الأسلحة- هذا الإقبال المتزايد لقرب موسم صيد الطيور الذي يبدأ في أوائل شهر أكتوبر/تشرين الأول من كل عام ويستمر حتى شهر مارس/آذار من العام المقبل.

إلا أن الكثيرين يشيرون إلى أن هناك أسبابا خفية وراء إقبال الكثير من العراقيين على تجهيز أسلحة الصيد، وأن الأمر لا علاقة له بموسم الصيد.

وتحدث عراقيون للجزيرة نت فضلوا عدم ذكر أسمائهم، حيث قالوا إن المخاوف تزداد عند العوائل من احتمال حصول انفلات أمني واسع.

ويشير هؤلاء إلى أن الأجهزة الأمنية العراقية دأبت على تنفيذ حملات دهم وتفتيش واسعة خلال السنوات الثلاث الماضية، صادرت خلالها أسلحة شخصية تستخدمها العوائل في الدفاع عن النفس، في حال تعرضهم للعصابات والسرقات.

وعند السؤال عن أسباب لجوئهم إلى بنادق الصيد وغالبيتها قديمة، والذهاب بها إلى محال تصليح الأسلحة، يحاول الكثيرون التهرب من الإجابة المباشرة، إلا أنهم يقولون إنهم ليسوا من هواة الصيد، في إشارة واضحة، إلى أنهم يحتاجون إلى هذه الأسلحة للدفاع عن النفس وعن عوائلهم في حال حصول انفلات أمني.

ويقول عبد الكريم الخفاجي-الذي تعمل عائلته في تصليح الأسلحة منذ خمسينيات القرن الماضي في منطقة الكاظمية إن الأجهزة الأمنية لا تصادر أسلحة الصيد، مشيرا إلى أنه لا يحتاج إلى موافقات أمنية لتصليح هذا النوع من الأسلحة.

ويؤكد للجزيرة نت أن أعداد زبائنه قد ازدادوا خلال الآونة الأخيرة، ويصل عدد رواد محله في اليوم الواحد إلى ١٥ شخصاً، في حين لم يزد معدل الزبائن على ثلاثة يومياً في الأشهر والسنوات الماضية.

وعن أسعار هذه الأسلحة الخاصة بالصيد، يقول إنه بسبب الإقبال المتزايد على شرائها وصل سعر البندقية (صناعة تركية) إلى ١٥٠ دولاراً في حين كان سعرها لا يزيد عن مائة دولار العام الماضي.

أما بندقية (البرونيك) وهي حديثة فإن سعرها وصل الآن إلى ألفي دولار، بعد أن كان لا يزيد عن ١٥٠٠ دولار.

وتعلن السلطات الأمنية العراقية عن اعتقال من تسميهم بتجار الأسلحة، وغالباً ما تؤكد البيانات الصادرة عن وزارة الداخلية أنهم يتاجرون بالأسلحة الخفيفة، والمقصود بها الرشاشات من نوع كلاشنيكوف والمسدسات.

ويتحدث معتز صاحب بوضوح أكثر عن تجهيز بندقية الصيد الخاصة به في هذا الوقت بالذات، ويقول للجزيرة نت، إنه يعشق الصيد "فهو جزء من التراث العراقي والعربي، إلا أن هذه البندقية تصلح للاستخدام المزدوج.

فبالإضافة إلى هواية الصيد تصلح البندقية سلاحا للدفاع عن النفس بعد أن أصبح الكثير من سكان بغداد يشعرون بالقلق والخوف من العصابات المسلحة بسبب الفوضى وعدم وجود أجهزة أمنية ذات مهنية عالية.

وتشير المعلومات التي يتداولها العراقيون، إلى أن انتعاشاً ملحوظاً شهدته تجارة الأسلحة الخفيفة في العراق، وأن الكثير من الأشخاص والعوائل تبحث عن أسلحة شخصية بعد أن جردتها الأجهزة الأمنية من أسلحتها الشخصية.

وقد أثارت عمليات استهداف الصاغة ومكاتب الصرافة والمحال التجارية الأخرى مخاوف دفعت إلى اقتناء أسلحة يتم إخفاؤها بطريقة ما.

وبينما تنتشر أسلحة الصيد التي لا تعترض عليها الأجهزة الأمنية في بغداد ومراكز المدن الأخرى، فإن الأسلحة الخفيفة الأخرى تجد لها رواجاً في أطراف المدن والمناطق الريفية، حيث يسهل إخفاؤها عن أنظار الأجهزة الأمنية التي تشن حملات تفتيش عن الأسلحة.

الداخلية: العمليات المسلحة خطط لها داخل السجون بوساطة النقال

بغداد/ (آكانيوز/ السومرية نيوز

كشف مصدر مسؤول في وزارة الداخلية العراقية أمس الخميس، عن أن العملية المسلحة التي شهدها العراق مؤخرا نفذت بتخطيط عبر الهاتف النقال من قبل قادة كبار تنظيم القاعدة الذين يقبعون في السجون العراقية الرسمية.

وقال المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن "الأجهزة الأمنية عثرت اليوم على اعترافات خطرة تؤكد على أن كبار تنظيم القاعدة الذي يقبعون حالياً في السجون العراقية يمتلكون أجهزة هواتف نقالة يديرون بوساطتها العمليات الإرهابية".

وأوضح أن "العملية تجري من خلال تقديم أموال طائلة وبالعملة الصعبة لحراس السجون وبعلم الكثير من المسؤولين في تلك السجون".

وأشار المصدر إلى أن "سعر الهاتف النقال مع شريحة الاتصال قد يصل في بعض الأحيان إلى آلاف الدولارات، وقد حذرنا وزارة العدل في وقت سابق من التغاضي عن المسألة، إلا أننا لم نتلمس أي جدية في معالجتها".

ولفت إلى أن "العمليات الأخيرة التي استهدفت المؤسسات الحكومية جرت بعد موافقة أمراء وقادة القاعدة في سجون الرصافة خاصة عملية استهداف المتطوعين في مقر وزارة الدفاع القديمة منتصف الشهر الماضي".

وتابع قائلاً أن "هناك عددا من حراس السجون الإصلاحية لديهم ملفات قضائية بتهم القتل والإرهاب، الأمر الذي تجاهلته وزارة العدل ودائرة الإصلاح على وجه التحديد"

وكان احد قادة قوات الصحوة في محافظة صلاح الدين قد كشف في وقت سابق، أن قادة القاعدة يديرون عمليات مسلحة من داخل السجن وعبر الهاتف النقال، إضافة إلى نشاطاتهم التجارية بالاتفاق مع عناصر شرطة السجن، فيما طالب أحد ضباط التحقيق بإجراء عملية تشويش على محيط السجن، لمنع الاتصال الهاتفي.

ويقول القيادي في الصحوة لـ"السومرية نيوز"، إنه "قضى عدة أشهر في السجن المركزي بمدينة تكريت، مركز المحافظة، والذي يحتوي على عشر قاعات كبيرة، يتواجد فيها ٨٠٠ معتقل، غالبيتهم من قيادات تنظيم القاعدة، الذين صدرت بحقهم أحكام مختلفة، منها الإعدام أو السجن المؤبد ومن ضمنهم شخص يعتبر الأمير الديني والسياسي للجماعات المسلحة داخل السجن، يدعى أبو الحارث.

ويضيف القيادي الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "معتقلي تنظيم القاعدة يسعون إلى استثمار فترة السجن باتجاهين، الأول تنظيمي والثاني مادي من خلال العمل التجاري".

وبخصوص الشق التنظيمي يوضح القيادي أن "عناصر القاعدة يعينون في كل قاعة مسؤولا يرتبط بالأمير وهو حلقة الوصل لنقل التعليمات والفتاوى"، مؤكداً أن "مسلحي التنظيم قاموا بإدارة عمليات مسلحة من داخل السجن بواسطة الهاتف النقال، عبر خلاياهم النائمة في بعض المناطق"، مبيناً أنه عرف منهم بأن "الانفجار الذي استهدف مدير الشؤون في شرطة مدينة بيجي المقدم حسين علوان بسيارة مفخخة قبل نحو شهرين، جرى التخطيط له وإدارته من داخل السجن".

ويضيف القيادي أن "أبو الحارث أكد له أن الخلل الكبير الذي وقع في تنظيم القاعدة بالعراق، بعد تولي قيادات عربية للعمليات العسكرية، يتمثل في أن هؤلاء ينفذون أجندات خارجية، ولا يكترثون للخسائر الناجمة عن أوامرهم وأفعالهم"، مؤكداً أن "عناصر القاعدة في السجن عادة ما يراجعون العمليات المسلحة التي قاموا بها ويقيمون الربح والخسارة فيها،".

أما استثمار السجن من ناحية تجارية، فيقول القيادي بشأنه إن "العمل التجاري بين السجناء يجري تقريباً باتفاق عناصر القاعدة مع الشرطة، في مجال بيع السجائر وبطاقات شحن الهواتف النقالة".

ويوضح القيادي أن "الشرطة تمنع دخول السجائر مثلاً، بينما يحصل عليها السجين من مسلحي تنظيم القاعدة السجناء، ويبيعونها بالسوق السوداء، حتى وصل سعر علبة السجائر من نوع أسبين إلى ٦٥ ألف دينار".

وفي إحدى المرات، كما يقول القيادي، وصل سعر رزمة السجائر، التي تحوي عدة علب إلى ٣٠٠ ألف دينار، فضلا عن الأسعار الخيالية للاتصال بالهاتف الخلوي، حيث يصل سعر الدقيقة الواحدة إلى ٢٠٠٠ دينار، وتجارة كهذه جعلت أحد السجناء يعطي زوجته مبلغ مليون دينار كأرباح من العمل التجاري داخل السجن.

ويضيف القيادي أن "حياة المسلحين داخل السجن تبدو طبيعية نوعا ما، وأحياناً جيدة، حيث أنهم يحاولون بناء علاقة طيبة مع سجانيهم، ويتبادلون معهم المنافع، خصوصا في مجال العمل التجاري داخل السجن".

ويؤكد القيادي أن "أمير القاعدة (أبو الحارث) يدير شؤون المسلحين داخل السجن، بشكل مركزي، حتى أنه أفتى بجواز إفطاري بسبب مرضي، كما أنه كتب لهم ورقة تؤكد فتواه بإعفائي من الصيام خلال فترة السجن، التي تزامنت مع شهر رمضان"..

وتشير تقارير عسكرية أميركية وعراقية، إلى ان التنظيم المتشدد بدأ يفقد قوته، وبخاصة بعد مقتل زعيمي التنظيم، أبو عمر البغدادي وأبو أيوب المصري، في عملية عسكرية مشتركة نفذت قبل أشهر عدة في منطقة الثرثار جنوب غربي مدينة تكريت (١٦٠ كم شمال غرب بغداد)، إلا أن التنظيم لا يزال يشن هجمات دامية بين الحين والآخر، فيما يرى قادة عسكريون أميركيون ان ازدياد هجماته رد فعل على مقتلهما.

وتقول الحكومة العراقية إن تنظيم القاعدة في العراق يواجه "انهيارات كبيرة"، وتحول إلى "عصابات" لابتزاز ملايين الدولارات سنويا من الشركات في "محاولة يائسة" لإيجاد بدائل تمويل لنشاطاته.

وتنظيم القاعدة، له أجنحة منتشرة في عدد من دول المنطقة، ومنها العراق، ويعد تنظيما متشددا، وتشكل في ثمانينيات القرن الماضي، وينتهج "الجهاد" الدولي ضد الغرب و"المتعاملين" معه أسلوبا لنشاطاته.